

Distr.: General  
19 July 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،  
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي  
بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

## حقوق الإنسان والتضامن الدولي

### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، أوبيورا تشينيدو أوكافور، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 11/44\*\*.

\* A/76/150.

\*\* يعرب الخبير المستقل عن امتنانه لجامعة يورك ومركز ناتانسون المعني بحقوق الإنسان والجريمة والأمن عبر الحدود الوطنية على مساعدتهما في إعداد هذا التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190821 050821 21-10015 (A)



## تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، أوبيورا شينيدو أوكافور

### موجز

هذا هو التقرير الرابع الذي أعده للجمعية العامة الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، أوبيورا شينيدو أوكافور. ويبحث الخبير المستقل، في التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 11/44، دور أشكال التضامن الدولي في إعمال حقوق الإنسان على أكمل وجه في سياق الأمن الاقتصادي وانعدام الأمن. ويرتبط توافر الأمن الاقتصادي أو انعدامه ارتباطاً وثيقاً بحقوق الأفراد والشعوب في السعي إلى تحقيق مستوى معيشي لائق، وتعظيم قدراتهم، والعيش حياة كريمة.

## أولا - مقدمة

1 - يبحث الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي أوبيورا شينيدو أوكافور، في هذا التقرير، دور أشكال التضامن الدولي في إعمال حقوق الإنسان على أكمل وجه في سياق الأمن الاقتصادي وانعدام الأمن. ويرتبط توافر الأمن الاقتصادي أو انعدامه ارتباطاً وثيقاً بحقوق الأفراد والشعوب في السعي إلى تحقيق مستوى معيشي لائق، وتعظيم قدراتهم، والعيش حياة كريمة<sup>(1)</sup>. وتعتبر تحليلات دور التضامن الدولي في النهوض بالأمن الاقتصادي، وبالتالي في تحسين انعدام الأمن الاقتصادي، أمراً بالغ الأهمية في العصر الحالي، الذي يتميز بالعولمة<sup>(2)</sup>، وبسلاسل الإمداد المترابطة<sup>(3)</sup>، وبالانتشار المتزايد للتكنولوجيا في الإنتاج، وما يقابل ذلك من إزاحة أنماط العمل التقليدية<sup>(4)</sup>. وفي الآونة الأخيرة، نجم أيضاً انعدام الأمن الاقتصادي عن عدد لا يحصى من العوامل، من بينها انهيار أسعار النفط<sup>(5)</sup> وزيادة العمالة غير المستقرة<sup>(6)</sup>، التي دفعها جزئياً النمو في الاقتصاد التشاركي<sup>(7)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، تركت جائحة الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الكثير من الأشخاص بدون مصادر دخل كافية مع احتمالات محدودة لإيجاد فرص عمل مستقرة وآمنة، على الأقل في الأجل القريب<sup>(8)</sup>. وتقع هذه الأحداث في مواجهة تصاعد التوترات التجارية وأوجه عدم التيقن داخل نظام التجارة الدولية، التي تعمل كطبقة إضافية من الضغط، تثير ردود فعل

(1) Amartya Sen, "Capability and well-being", in *The Quality of Life*, Martha Nussbaum and Amartya Sen, eds. (Oxford University Press, 1993), p. 30; Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York, Anchor Books, 1999); Martha C. Nussbaum, *Women and Human Development* (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Cambridge University Press, 2000); and Martha C. Nussbaum and Amartya Sen, eds., *The Quality of Life* (Oxford, United Kingdom, and New York, Clarendon Press and Oxford University Press, 1993).

(2) Joseph E. Stiglitz, *Globalization and Its Discontents* (New York, W.W. Norton, 2003); and Benedict Oramah and Richman Dzene, "Globalization and the recent trade wars: linkages and lessons", *Global Policy*, vol. 10, No. 3 (September 2019), pp. 401-404.

(3) Gary Gereffi, "Global value chains in a post-Washington consensus world", *Review of International Political Economy*, vol. 21, No. 1 (2014), pp. 9-37.

(4) Pablo Falco and Andrea Salvatori, "How technology and globalization are transforming the labour market", in *Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) Employment Outlook 2017* (Paris, 2017).

(5) Atif Kubursi, "Oil crash explained: how are negative oil prices even possible?", *The Conversation*, (5) 20 April 2020.

(6) Guy Standing, "The precariat", *Contexts*, vol. 13, No. 4 (Fall 2014), pp. 10-12.

(7) Alexandria J. Ravenelle, *Hustle and Gig: Struggling and Surviving in the Sharing Economy* (Oakland, California, University of California Press, 2019); and Koen Frenken and Juliet Schor, "Putting the sharing economy into perspective", in *A Research Agenda for Sustainable Consumption Governance*, Elgar Research Agendas, Oksana Mont, ed. (Cheltenham, United Kingdom, and Northampton, Massachusetts, United States of America, Edward Elgar Publishing, 2019).

(8) منظمة العمل الدولية، "إطار سياسات معالجة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأزمة كوفيد-19"، موجز السياسات، أيار/مايو 2020؛ و Rene Pana-Cryan and others, "Economic security during the COVID-19 pandemic: a healthy work design and well-being perspective", National Institute for Occupational Safety and Health Science blog, 22 June 2020؛ وانظر أيضاً A/HRC/44/40.

لا يمكن التنبؤ بها من جانب الدول والجهات الفاعلة الخاصة<sup>(9)</sup>. وفي هذا الوقت الحرج، تترك هذه الحالة الأفراد والشعوب في أوضاع هشة تؤثر سلباً على أمنهم الاقتصادي وتحد بشكل مفرط من تمتعهم بحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد 2 (1) و 11 (1)-(2))<sup>(10)</sup>، مثل الحق في مستوى معيشي لائق (المادتان 23 (3)، و 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) والحق في العمل، وهما أمران حيويان لضمان الكرامة الأصيلة للإنسان (الفقرتان 6-7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

## ثانياً - فهم الأمن الاقتصادي في سياق أشكال التضامن الدولي لإعمال حقوق الإنسان

### ألف - تحديد معنى الأمن الاقتصادي

2 - الأمن الاقتصادي مفهوم واسع النطاق له ثلاثة أبعاد واسعة. أولها، يمكن فهمه من منظور الأمن القومي الذي يتمحور حول الدولة، وهو ما يؤكد محاولات الدول لحماية اقتصاداتها الوطنية من أوجه الضعف أمام قرارات وأنشطة الدول الأخرى. ومن هذا المنظور، يرتبط السعي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالحد من الاعتماد الاقتصادي المفرط على الدول الأخرى<sup>(11)</sup>.

3 - ومن منظور ثان، فمن شأن الأمن الاقتصادي للدول في عالم يزداد تعقيداً، ويشهد انتقالاً لرأس المال عبر الحدود الوطنية وتحرراً للتجارة، أن يؤدي دوراً حيوياً في تحديد الأمن الاقتصادي للأفراد والشعوب. ومع ذلك، فلن يُستكشف في هذا التقرير الأمن الاقتصادي للدول بأي تفصيل، إلا بقدر ما يؤدي دوراً حيوياً في تحليل الأمن الاقتصادي للشعوب والأفراد.

4 - وثالثاً، فإنه بالمعنى الذي استُخدم به في هذا التقرير، يمكن فهم الأمن الاقتصادي ضمن المظلة الأوسع لـ "الأمن البشري"<sup>(12)</sup>. ومن هذا المنظور، تم تعريف الأمن الاقتصادي بطرق متنوعة<sup>(13)</sup>. فتصف منظمة العمل الدولية الأمن الاقتصادي بأنه "يتألف من الضمان الاجتماعي الأساسي، الذي تحدده إمكانية الوصول إلى البنية التحتية للاحتياجات الأساسية المتصلة بالصحة، والتعليم، والسكن، والمعلومات، والحماية

(9) Bernard Hoekman, "Trade wars and the World Trade Organization: causes, consequences, and change", *Asian Economic Policy Review*, vol. 15, No. 1 (January 2020), pp. 98-114.

(10) انظر المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ و A/75/148.

(11) Miles Kahler, "Economic security in an era of globalization: definition and provision", *The Pacific Review*, vol. 17, No. 4 (2004), pp. 485-502.

(12) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994 (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، 2004)، ص 23. وقد أحدث التقرير ثورة في المفاهيم العامة للأمن، انتقلت من مفهوم يركز على الدولة إلى مفهوم يركز على الناس. وتم تحديد الأمن الاقتصادي على أنه جزء أساسي من الأمن البشري.

(13) George E. Rejda, *Social Insurance and Economic Security* (Armonk, New York, M.E. Sharpe, 2012), p. 4; Guy Standing, "Economic insecurity and global casualization: threat or promise?", *Social Indicators Research*, vol. 88, No. 1 (August 2008), pp. 15-30. ومنظمة العمل الدولية، الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل (جنيف، 2004).

الاجتماعية، فضلا عن الأمن المتصل بالعمل<sup>(14)</sup>. ويمكن تعريف الأمن الاقتصادي أيضا بأنه "الدرجة التي يتم عندها حماية الأفراد من الخسائر الاقتصادية التي تسبب مشقة"<sup>(15)</sup>. وتعتبر الأسر نفسها غير آمنة "عندما تتجاوز المخاطر المتصورة قدرتها المتوقعة على التكيف مع تلك المخاطر، أو على صدها، بطرق لا تسبب مشقة"<sup>(16)</sup>.

5 - وهناك عناصر خارجية وداخلية تحفز الأمن الاقتصادي. ويمكن أن تتمثل العناصر الخارجية في صدمات لها أثر مباشر على الاستقرار الاقتصادي للأفراد أو الشعوب. ويمكن أن تنحصر هذه الصدمات الخارجية في صدمات محلية، مثل فقدان الوظائف والمرض، أو قد تكون عالمية، مثل الركود الاقتصادي العالمي، أو أزمة مالية عالمية، أو هبوط أسعار النفط، أو أحداث عالمية غير مسبقة مثل جائحة كوفيد-19 الحالية. غير أن الصدمات الخارجية وحدها لا تخلق انعدام الأمن الاقتصادي<sup>(17)</sup>. ولكي ينشأ انعدام الأمن الاقتصادي، يجب أن تقترن هذه الصدمات الخارجية بعامل آخر - هو عدم القدرة أو محدودية القدرة على حماية النفس من الصدمات - اللذان قد يزداد تفاعلهما بفعل التعرض لهذه الصدمات داخل نظام بيئي لا توفر فيه أنظمة الأمان الاجتماعي إلا حماية محدودة، أو حتى لا توفرها. لذلك تتسم الأبعاد الداخلية للأمن الاقتصادي بالأهمية لأن الصدمات الخارجية ذات الصلة قد تؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي للبعض (مثل الفقراء) ولكن ليس للآخرين (مثل الأغنياء)، ويتوقف ذلك على قدرتهم على صد تلك الصدمات بطريقة لا تسبب المشقة.

6 - وفي حين أن الفقر كثيرا ما يرتبط بانعدام الأمن الاقتصادي، إلا أنهما ليسا مترادفين، حيث قد يتواجد انعدام الأمن الاقتصادي حتى في غياب الفقر<sup>(18)</sup>. ومن الأبعاد المهمة لانعدام الأمن الاقتصادي الشعور الخائق والمدمر بعدم التيقن وانعدام الأمان، القائم على عدم القدرة على التخطيط للحياة والمستقبل. ونظرا لأن الأمن الاقتصادي يوجد عندما يتمتع الناس بـ "التحرر من الخوف والعوز"<sup>(19)</sup>، فمن الممكن ألا يعيشوا في فقر ومع ذلك يمكن أن يعيشوا في خوف من العوز<sup>(20)</sup>. وعلاوة على ذلك، ففي حين أن التصدي للفقر، بتعريفه الضيق، يجب أن يظل هدفا عالميا ووطنيا مهما لجميع الجهات الفاعلة الحكومية

(14) برنامج الأمن الاجتماعي والاقتصادي لمنظمة العمل الدولية، "التعريف: ما الذي نعنيه عندما نقول 'الأمن الاقتصادي'؟" (2004)؛ ومنظمة العمل الدولية، الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل.

(15) Jacob S. Hacker and others, "The Economic Security Index: a new measure for research and policy analysis", *Review of Income and Wealth*, vol. 60, No. S1 (May 2014), pp. S5-S32 (p. S6).

(16) Jacob S. Hacker, Philipp Rehm and Mark Schlesinger, "The insecure American: economic experiences, financial worries, and policy attitudes", *Perspectives on Politics*, vol. 11, No. 1 (March 2013), pp. 23-49 (p. 25).

(17) المرجع نفسه.

(18) منظمة العمل الدولية، الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل؛ و "Rethinking economic security in a globalized world", *Contemporary Politics*, vol. 20, No. 1 (2015), pp. 40-52 (p. 42).

(19) انظر ديباجتي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(20) Tang, "Rethinking economic security in a globalized world", p. 42.

وغير الحكومية، فإن الأمن الاقتصادي يشمل مجموعة أوسع من الأهداف، بما في ذلك الحد من العمالة الناقصة وضمان الأمن الغذائي<sup>(21)</sup>.

## باء - الشعوب والأفراد المتضررين من انعدام الأمن الاقتصادي

7 - في حين يمكن أن يتأثر أي شخص بالصدمات الخارجية على النحو المبين أعلاه، فلن يصبح الجميع غير آمنين اقتصادياً نتيجة لذلك. ويكون لذلك الأفراد والناس الذين يعيشون في حالات ضعف أكثر عرضة بدرجة كبيرة لانعدام الأمن الاقتصادي. ويمكن أن يشمل أولئك الذين يعانون من حالات ضعف، في السياق المحدد لانعدام الأمن الاقتصادي، النساء (خاصة في المناطق الريفية)، والأشخاص الذين يعملون في وظائف غير مستقرة<sup>(22)</sup>، والمعوقين، وكبار السن، والمهاجرين، واللاجئين، والأقليات، ومجتمعات الشعوب الأصلية. والنساء على سبيل المثال، يكن الأكثر تأثراً بشكل كبير بانعدام الأمن الاقتصادي بسبب عدد لا يحصى من القضايا، منها مشاركتهن في العمل غير المدفوع الأجر، والحرمان من حقوق الملكية، والفجوة في الأجر بين الجنسين، والتمييز والتحيز الجنسي في مكان العمل<sup>(23)</sup>. وثمة مثال آخر يتمثل في أن الأشخاص المشردين قسراً معرضون أيضاً بصفة خاصة لانعدام الأمن الاقتصادي لأنهم لا يحصلون على عمل مستقر أو خدمات مالية أو ائتمانات وأدوات<sup>(24)</sup>.

8 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الجماعات الإثنية ومجتمعات الشعوب الأصلية المصنفة على أساس العرق بالمعنى المقصود في مصطلح "الشعوب" كثيراً ما تكون عرضة بشكل غير متناسب لانعدام الأمن الاقتصادي<sup>(25)</sup>. ويُقر كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتان 1 و 1) و 25 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادتان 17 (1)-(2)) بالحقوق الاقتصادية "لجميع الشعوب" في التصرف الحر في ثرواتها ومواردها الطبيعية وحققها في عدم حرمانها من سبل كسبها للعيش. وعلى وجه التحديد، يشمل مصطلح "الشعوب" مجتمعات الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية،

(21) المرجع نفسه.

(22) Standing, "The precariat".

(23) Canada, House of Commons, *Women's Economic Security: Securing the Future of Canada's Economy - Report of the Standing Committee on the Status of Women* (2018); and Natasha Cortis and Jane Bullen, *Domestic Violence and Women's Economic Security: Building Australia's Capacity for Prevention and Redress - Final Report* (Sydney, Australia's National Research Organization for Women's Safety, 2016).

(24) Karen Jacobsen, "The economic security of refugees: social capital, remittances, and humanitarian assistance", in *Global Migration: Challenges in the Twenty-First Century*, Kavita R. Khory, ed. (New York, Palgrave Macmillan, 2012), pp. 65-66.

(25) Trina Jones, "Occupying America: Dr. Martin Luther King, Jr., the American dream, and the challenge of socio-economic inequality", *Villanova Law Review*, vol. 57, No. 2 (2012), pp. 339-356; Paul Attewell, Philip Kasinitz and Kathleen Dunn, "Black Canadians and black Americans: racial income inequality in comparative perspective", *Ethnic and Racial Studies*, vol. 33, No. 3 (2010), pp. 473-495; and Francis Markham and Nicholas Biddle, *Income, Poverty and Inequality*, Centre for Aboriginal Economic Policy Research 2016 Census Paper, No. 2 (Canberra, 2018).

التي يرتبط تمتعها بالأمن الاقتصادي ارتباطاً لا ينفصم باستخدامها لأراضيها ومواردها<sup>(26)</sup>. ومن الأبعاد الحيوية لضمان الأمن الاقتصادي لهذه الجماعات الإثنية والشعوب الأصلية تمتعها بحيازة الأراضي<sup>(27)</sup>.

9 - ويؤثر انعدام الأمن الاقتصادي أيضاً بشكل غير متناسب على الأفراد والشعوب في بلدان الجنوب، حيث لا تتوافر سوى فرص محدودة للوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وتحدث أنشطة اقتصادية هامة في الاقتصاد غير الرسمي، تتطوي في كثير من الحالات على عمل لا يمكن تصنيفه على أنه عمل لائق<sup>(28)</sup>. ومما يزيد من تقاوم هذه الحالة العجز المالي للعديد من بلدان الجنوب المثقلة بالديون التي تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفق على الرعاية الاجتماعية البالغة الأهمية<sup>(29)</sup>.

## جيم - أهمية التضامن الدولي للأمن الاقتصادي

10 - التضامن الدولي لازم على وجه الاستعجال لمعالجة انعدام الأمن الاقتصادي نظراً لأن علاقات السبب والنتيجة القائمة في ما يتعلق بالأخير غالباً ما تتجاوز الحدود، وفي معظم الحالات لا يهم ما إذا كان المسبب الذي تسبب في حدوث انعدام الأمن الاقتصادي موضع البحث ذا طابع محلي أو عالمي. ويوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن:

مكونات الأمن البشري مترابطة. وعندما يتعرض أمن الناس للخطر في أي مكان في العالم، فمن المرجح أن تتأثر جميع الدول بالأمر. فلم تعد المجاعة، والمرض، والتلوث، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والخلافات الإثنية والتفكك الاجتماعي أحداثاً منعزلة، محصورة داخل الحدود الوطنية. وتجوب عواقبها أنحاء العالم<sup>(30)</sup>.

11 - ويواصل الناس في جميع أنحاء العالم التكيف مع آثار العولمة، وترابط الأسواق، وصعود الاقتصاد التشاركي، وفقد الوظائف بسبب أتمتة الإنتاج الصناعي، وجائحة كوفيد-19. وكشفت كل هذه العوامل عن الوضع الاقتصادي الحرج الذي يعيشه الناس على الصعيد العالمي، وإلى المدى المحدود لأنهم الاقتصادي. وأبرزت هذه الأحداث أيضاً الآثار السلبية العميقة التي يمكن أن يحدثها انعدام الأمن الاقتصادي في كل مكان في العالم على التمتع بحقوق الإنسان. وفي حين أن المشاكل الاقتصادية غالباً ما تدار على الصعيد الوطني من قبل الدول، ففي عالم مترابط، فإن تناول المسببات التي تؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي،

(26) محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، شعوب كالينا ولوكونو ضد سورينام، الحكم، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، الفقرتان 138-139، وانظر أيضاً اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مركز تنمية حقوق الأقليات (كينيا) والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات بالنيابة عن مركز رفاه الإندونيس ضد كينيا، الوثيقة رقم 2003/276، 4 شباط/فبراير 2010، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومركز تنمية حقوق الأقليات، والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، والبرنامج الإنمائي لشعب الأوجيك (نيابة عن مجتمع أوجيك) ضد جمهورية كينيا، البلاغ رقم 09/381.

(27) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "أهمية الأرض للتنمية الاقتصادية للشعوب الأصلية"، في ربط مجتمعات الشعوب الأصلية بالتنمية الإقليمية في كندا، استعراض السياسات الريفية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2020).

(28) Ellen Ehmke, "Introduction: State responses to insecurity", in *Socio-Economic Insecurity in Emerging Economies: Building New Spaces*, Khayaat Fakier and Ellen Ehmke, eds. (Abingdon, United Kingdom, Routledge, 2014).

(29) Boileau Loko and others, "The impact of external indebtedness on poverty in low-income countries", (29) .International Monetary Fund (IMF) Working Paper, No. WP/03/61 (IMF, 2003).

(30) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، الصفحتان 3 و 22.

بل وانعدام الأمن الاقتصادي نفسه، من منظور التضامن الدولي، يتيح فرصةً لاتباع نهج متماسك لحل هذه المشاكل، مع ما يقترن بذلك من فوائد في إعمال حقوق الإنسان.

12 - وهذا أمر بالغ الأهمية لأن انعدام الأمن الاقتصادي غالباً ما يديم السلوك الانتهازي والتطرف واليأس، بما لذلك من آثار جانبية عابرة للحدود. ولتوضيح ذلك، فإن فقدان الأمن الاقتصادي، وليس مجرد الفقر، والسعي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي، هو سبب مهم للهجرة غير النظامية. وأدى إلى تأجيج نزعات شعبية رجعية في مختلف الدول، لا سيما من أولئك الذين يعتقدون أن وظائفهم الآمنة والمستقرة والمضمونة قد "سُرقت" من قبل شعوب في دول أخرى بسبب التجارة الدولية<sup>(31)</sup>. والهجرة غير النظامية والشعبوية والحماائية المتزايدة هي قضايا عالمية تتبع جزئياً من المشاكل الوطنية التي نجمت إلى حد ما عن انعدام الأمن الاقتصادي. وقد كان لكل هذه الأمور، بدورها، آثار سلبية مهمة على التمتع بحقوق الإنسان.

13 - ومن الأهمية بمكان لذلك بذل المزيد من الجهد فيما يتعلق بمناقشة الأمن الاقتصادي وانعدام الأمن واتخاذ إجراءات بشأنهما كمسألة تضامن دولي، بدلا من حصرهما إلى حد كبير في خانة الاهتمام الوطني. ويمكن، بل وينبغي، تسخير التضامن الدولي لمنع أو الحد من آثار الصدمات الاقتصادية وآثارها السلبية على حقوق الإنسان، وأيضاً لتزويد الأفراد والشعوب بالقدرة على مواجهة هذه الصدمات والتعافي منها، مع ما يصاحب ذلك من آثار إيجابية في مجال حقوق الإنسان على حياتهم.

### ثالثاً - الضمانات التي يكفلها التضامن الدولي لتحقيق الأمن الاقتصادي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

14 - إن ضمانات الأمن الاقتصادي راسخة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك في ميثاق الأمم المتحدة، التي تؤكد جميعها أيضاً ضرورة التعاون الدولي لتحسين الأمن الاقتصادي. ومن بين مقاصد الأمم المتحدة، وفقاً لميثاقها، ضرورة التعاون الدولي، من أجل جملة أمور منها تحسين الأمن الاقتصادي (المادة 1 (3))، ويعد التعاون جانباً بالغ الأهمية من جوانب التضامن الدولي (انظر [A/HRC/35/35](#)، المرفق). وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مستوى الأمن الاقتصادي المتاح للأفراد والشعوب يرتبط ارتباطاً مباشراً بقدرتهم على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقوقهم في مستوى معيشي ملائم وفي العمل وفي الضمان الاجتماعي. ويجري تناول هذه الحاجة في الأقسام الفرعية أدناه، التي تتناول ضمانات الأمن الاقتصادي المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### ألف - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

15 - يرسي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأساس لعدد من الحقوق التي تصيغ بشكل مباشر تواجد أو غياب الأمن الاقتصادي. وتتص المادة 22 على ما يلي:

Nicolas Lamp, "How should we think about the winners and losers from globalization? Three (31) narratives and their implications for the redesign of international economic agreements", *European Journal of International Law*, vol. 30, No. 4 (November 2019), pp. 1359-1397

لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولنمو شخصيته بحرية.

16 - وهذا يؤكد الحاجة إلى بذل جهود وطنية وتعاون دولي لتأمين الضمان الاجتماعي، الذي يمكن أن يساعد على توفير الأمن الاقتصادي، لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي لا بد من التمتع الكامل بها للحفاظ على كرامة الإنسان وتعزيز القدرات البشرية. وتشمل هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحق في العمل (المادة 23 (1))، والحق في أجر عادل وملائم يكفل وجوداً جديراً بالكرامة الإنسانية (المادة 23 (2)) والحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحصول على الغذاء والملبس والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية (المادة 25 (1)). ويكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان التمتع بهذه الحقوق، حتى أثناء الصدمات والأحداث الناشئة خارجياً، مثل البطالة، والمرض، والإعاقة، والترمل، والشيخوخة، وغيرها من الظروف الخارجة عن سيطرة الشخص<sup>(32)</sup>. والحق في الضمان الاجتماعي مكفول في المادة 22 من الإعلان، ويتعين أيضاً إعماله من خلال الجهود الوطنية والتعاون الدولي. وعلاوة على ذلك، يكفل الإعلان الحق في التعليم (المادة 26)، وهو أمر بالغ الأهمية، لأن الانتقال إلى التعليم وعدم القدرة على تطوير المهارات في اقتصاد عالمي سريع التطور يسهمان إسهاماً رئيسياً في مستوى انعدام الأمن الاقتصادي الذي يعاني منه عدد كبير من الناس في جميع أنحاء العالم.

## باء - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

17 - إن مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مهددة في غياب الأمن الاقتصادي، وهي على نفس القدر من الأهمية. فمن ناحية، لا يمكن إعمال حق الشخص في مستوى معيشي لائق بما في ذلك ما يكفي من الغذاء والملبس والسكن، والحق في مواصلة تحسين ظروفه المعيشية، على النحو المنصوص عليه في العهد (المادة 11 (1))، بصورة مجدية في حالة استمرار انعدام الأمن الاقتصادي. وبالمثل، فإن الأعمال المجدي لهذه الحقوق وغيرها، مثل الحق في العمل (المادة 6) والحق في التمتع بظروف عمل مواتية توفر مستوى معيشياً لائقاً (المادة 7 (أ) '2')، مهدد أيضاً بانعدام الأمن الاقتصادي، مثل الحالات التي تحد من قدرة الناس على العثور على عمل مريح، والعمل غير المستقر، وكلاهما منتشر جداً اليوم في جميع أنحاء العالم<sup>(33)</sup>. وعلاوة على ذلك، يسلم العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية (المادة 9)، انظر أيضاً A/HRC/45/15، الفقرة 56، و A/75/167، الفقرة 39). ويشكل التأمين الاجتماعي حاجزاً بين الصدمات الاقتصادية وبداية انعدام الأمن الاقتصادي، وبالتالي فهو أحد السبل لحماية الناس من الحرمان أو من الانتهاك المتزايد لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

18 - ولضمان إعمال هذه الحقوق، تنص المادة 2 (1) من العهد صراحة على ما يلي:

تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة،

.Rejda, *Social Insurance and Economic Security* (32)

.Standing, "The precariat" (33)

ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصا سبيل اعتماد تدابير تشريعية.

19 - وعلاوة على ذلك، يُقر العهد بأهمية التعاون الدولي في إعمال الحق في مستوى معيشي لائق (المادة 11 (1)) ويبرز أيضا دور هذا التعاون في ضمان حق كل فرد في التحرر من الجوع (المادة 11 (2)).

## جيم - صكوك حقوق الإنسان الأخرى

20 - يمكن أن ترد أيضا ضمانات الأمن الاقتصادي في بعض صكوك حقوق الإنسان الأخرى، ولكن في صياغة ضمنية في بعض الأحيان. فالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تحظر التمييز العنصري، وهو عامل يعوق بوضوح تمتع الأقليات العرقية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم (المادة 5 (ه))<sup>(34)</sup>. وتقر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في جملة أمور، بحق المرأة في جميع أنحاء العالم في الأمن الوظيفي والضمان الاجتماعي وحرية اختيار المهنة والعمل وحققها في العمل (المادة 11). وتسلم أيضا بضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لضمان انطباقها على المرأة الريفية التي تؤدي دورا هاما في الأمن الاقتصادي لأسرتها (المادة 14). وتُلزم اتفاقية حقوق الطفل، من جانبها، الدول الأطراف بتقديم المساعدة إلى آباء الأطفال ذوي الإعاقة، كلما أمكن ذلك، مع مراعاة الموارد المالية للوالدين أو غيرهما ممن يقومون برعاية الطفل (المادة 23)، وكذلك لمساعدة الوالدين وغيرهما من المسؤولين عن الطفل في إعمال حق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي (المادة 27).

21 - ومن الأمور البالغة الأهمية أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تحمي حق العمال المهاجرين في عدم الحرمان تعسفا من الممتلكات، سواء أكانت مملوكة ملكية فردية أو بالاشتراك مع الغير، دون مراعاة الأصول القانونية الواجبة (المادة 15). وفيما يتعلق بالأجور وشروط العمل الأخرى، يجب أن يتمتع العمال المهاجرون أيضا بمعاملة لا تقل تفضيلا عن المعاملة التي تنطبق على رعايا دولة العمل (المادة 25؛ انظر أيضا [A/HRC/39/51](#)، الفقرة 17، و [A/75/148](#)، الفقرات 39-41) ويحق لهم الحصول على الضمان الاجتماعي في دولة العمل حيثما استوفوا جميع الشروط للاستفادة من المعاملة نفسها الممنوحة للمواطنين. وفي الحالات التي لا يسمح فيها التشريع المنطبق للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم بالاستفادة من الضمان الاجتماعي، فيتعين على الدول دراسة خيار تعويض المهاجرين ومعاملتهم على أساس المعاملة التي يُعامل بها رعايا بلد التوظيف الذين يوجدون في ظروف مماثلة (المادة 27). ويُكفل للمهاجرين أيضا الحق في تحويل مدخراتهم وإيراداتهم إلى أسرهم (المادة 47).

22 - وتحمي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أيضا حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل وتحظر، في جملة أمور، التمييز على أساس الإعاقة فيما يتعلق بفرص العمل والتقدم الوظيفي وظروف العمل الصحية (المادة 27 (1)). وتعترف أيضا بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بمستوى معيشي لائق وتحظر التمييز على أساس الإعاقة (المادة 28).

(34) لاستكشاف التمييز العنصري والفرص الاقتصادية، انظر Lincoln Quillian and others, “Do some countries discriminate more than others? Evidence from 97 field experiments of racial discrimination in hiring”, *Sociological Science*, vol. 6 (June 2019), pp. 467-496.

23 - وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب المادتين 55 و 56 من ميثاق الأمم المتحدة يُفرض على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الواجب القانوني بالتعاون الدولي من أجل إعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق التي يمكن أن تعمل على ضمان الأمن الاقتصادي. ويجدر أيضا إعادة التأكيد على أن التعاون الدولي جزء لا يتجزأ من التضامن الدولي.

## رابعاً - الأشكال الإيجابية للتضامن الدولي المتبعة من أجل الإعمال الكامل لحقوق الإنسان في سياق الأمن الاقتصادي

24 - قُدمت عدة مقترحات على مر السنين لمعالجة انعدام الأمن الاقتصادي وآثاره السلبية على التمتع بحقوق الإنسان. وتشمل بعض هذه المقترحات استحداث الدخل الأساسي الشامل<sup>(35)</sup>، والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية<sup>(36)</sup>، وبرامج التحويلات النقدية<sup>(37)</sup> بيد أن هذه ليست الطرق الوحيدة التي يمكن من خلالها معالجة انعدام الأمن الاقتصادي. فيمكن أيضا معالجة انعدام الأمن الاقتصادي من خلال خطط التأمين المدعومة من الحكومة، وخطط الإسكان، وأنظمة التقاعد والمعاشات التقاعدية، وإتاحة التعليم لتعزيز المهارات، والمعلومات والتدريب على محو الأمية المالية والمدخرات<sup>(38)</sup>. وتؤدي أيضا البحوث والتعليم والدعوة بشأن الأمن الاقتصادي إلى تعزيز الأمن الاقتصادي للجميع<sup>(39)</sup>. وبصورة أساسية، فإن أي خطط تقلل أثر الظروف المسببة لانعدام الأمن على الأفراد والشعوب أو تلغيها، أو تمكنهم من مواجهة الصدمات الخارجية بشكل أفضل، تسهم في تعزيز الأمن الاقتصادي.

25 - ويتناول هذا القسم مناقشة السبل الإيجابية المقترحة في التضامن الدولي فيما يتعلق بالأمن الاقتصادي وانعدام الأمن الاقتصادي من بعدين رئيسيين. فيستكشف التقرير، أولاً، قائمة غير شاملة للمبادرات الرامية إلى معالجة انعدام الأمن الاقتصادي، وثانياً، بعض الأشكال الإيجابية المتبعة في التضامن الدولي في هذا السياق من جانب الدول والمنظمات الدولية والاتلافات المتعددة الأطراف.

## ألف - مبادرات قائمة على التضامن تهدف إلى معالجة انعدام الأمن الاقتصادي وإعمال بعض حقوق الإنسان

### البرامج الشاملة لتوفير الدخل الأساسي

26 - الدخل الأساسي الشامل هو مدفوعات نقدية دورية وغير مشروطة تمنح لجميع الأفراد داخل الدولة دون إثبات للموارد، ويشار إليها أحيانا على أنها دخل أساسي أو دخل المواطن أو الدخل الأساسي

(35) Louise Haagh, *The Case for Universal Basic Income* (Medford, Massachusetts, Polity Press, 2019).

(36) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والأكاديمية العالمية للتنمية فيما بين بلدان الجنوب، *تبادل الخبرات المبتكرة: تجارب ناجحة للحد الأدنى للحماية الاجتماعية*، المجلد 18 (نيويورك، 2011).

(37) Guy Standing, "How cash transfers promote the case for basic income", *Basic Income Studies*, vol. 3, No. 1 (April 2008), p. 11.

(38) منظمة العمل الدولية، *الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل*.

(39) المرجع نفسه، الصفحة 47.

للمواطن<sup>(40)</sup>. ويُعترف بالدخل الأساسي باعتباره وسيلة واعدة للمساعدة في القضاء على انعدام الأمن الاقتصادي، ويرى أنصاره أنه يمكن أن يقلل من الفقر بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً من الناحية الاقتصادية، وهو رخيص في إدارته، وأقل عرضة للأخطاء وخالٍ من الوصم، لأنه يُمنح للجميع بغض النظر عن حاجتهم<sup>(41)</sup>. ومع الطابع المتطور للاقتصاد العالمي، وصف الدخل الأساسي الشامل بأنه فرصة "لصياغة عقد اجتماعي أكثر شمولاً" يصلح للعصر الحالي<sup>(42)</sup>.

27 - ولا يوجد في العالم حالياً بلد يطبق الدخل الأساسي الشامل. ومع ذلك، فهناك العديد من المخططات التجريبية المصممة لاستكشاف جدواه. وتشمل هذه الجهود دراسات صممها ورعتها الحكومات ومؤسسات البحوث والمنظمات والجهات المانحة بصورة تعاونية. وتجربة GiveDirectly، "تقديم تحويلات مباشرة"، بشأن الدخل الأساسي الشامل هي مشروع بقيمة 30 مليون دولار يغطي 20 000 فرد يعيشون في 197 مجتمعاً في المناطق الريفية في كينيا. وهي أطول وأكبر تجربة حول تأثيرات الدخل الأساسي الشامل، وتمولها بشكل تعاوني جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص، منها الوكالة الدولية للتنمية الدولية، وشركة غوغل، والصندوق العالمي للابتكار، ومنظمة GiveWell<sup>(43)</sup>. وتهدف هذه التجربة إلى استكشاف ما إذا كان الدخل الأساسي الشامل يمكن أن يحسن الرفاه الاقتصادي والصحي والاجتماعي ورفاه الاقتصاد الكلي. وبدأت الدراسة، التي تستمر 12 عاماً في عام 2017، وأتاحت جائزة كوفيد-19 فرصة فريدة، ولكنها مؤسفة، لتقييم أثر المشروع على خلفية صدمة خارجية وغير متوقعة من المرجح أن تؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي<sup>(44)</sup>. وأظهر التحليل الأولي للبرنامج تحسناً في الرفاه وفقاً لمعايير مثل الجوع والمرض والاكنتاب وزيارات المستشفيات<sup>(45)</sup>.

28 - ومختبر ستانفورد للدخل الأساسي هو مبادرة تعاونية أخرى توفر المعلومات والبيانات حول تجارب الدخل الأساسي الشامل على مستوى العالم وهو مركز يجمع جميع تجارب الدخل الأساسي في جميع أنحاء العالم<sup>(46)</sup>. وتمول المشروع مؤسسة روبرت وود جونسون، ومعهد أسرة جاين، ومشروع الأمن الاقتصادي، ومركز أسرة ماكوي للأخلاقيات في المجتمع<sup>(47)</sup>.

29 - ويشير الطابع التعاوني لهذه المشاريع عبر الدول والمناطق الجيوسياسية في العالم ومحور الحكومات/المنظمات غير الحكومية، وآثارها الإيجابية في النتائج الأولية، إلى أنها أشكال إيجابية للتضامن

(40) انظر <https://basicincome.org/about-basic-income>

(41) المرجع نفسه؛ وانظر أيضاً A/HRC/31/60، الفقرة 66.

(42) Ugo Gentilini and others, eds., Exploring Universal Basic Income: A Guide to Navigating Concepts, Evidence, and Practices (Washington, D.C., World Bank, 2020)

(43) انظر [www.givedirectly.org/funders-and-partners](http://www.givedirectly.org/funders-and-partners)

(44) Abhijit Banerjee and others, "Effects of a universal basic income during the pandemic", September 2020

(45) المرجع نفسه.

(46) انظر <https://basicincome.stanford.edu/experiments-map>

(47) مختبر ستانفورد للدخل الأساسي، قاعدة بيانات الخريطة العالمية لتجارب الدخل الأساسي، متاحة عبر الرابط <https://basicincome.stanford.edu/research/basic-income-experiments>

الدولي يمكن أن تعالج أنواع انعدام الأمن الاقتصادي التي لها أثر سلبي على التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

30 - ومع ذلك، تنتشر انتقادات للدخل الأساسي، فقد أُشير إلى أن خطط الدخل الأساسي تقلل من حوافز العمل<sup>(48)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن الدخل الأساسي يستلزم إنفاقاً من الدول على مخصصات الميزانية، مما يثير تساؤلات حول قدرات تلك الدول على تحمل الالتزامات المالية المترتبة على ذلك<sup>(49)</sup>.

31 - وأجرت أيضا بعض الدول تجاربها الخاصة على الدخل الأساسي، بمستويات متفاوتة من النجاح، بما في ذلك تجربة الدخل الأساسي الشامل لحكومة فنلندا من عام 2017 إلى عام 2018، وصندوق آلاسكا الدائم في الولايات المتحدة الأمريكية (الذي يعمل منذ أكثر من 30 عاما) وبرنامج المنح الأميرية في الكويت<sup>(50)</sup>. غير أن برامج الدخل الأساسي لجمهورية إيران الإسلامية ومنغوليا هي وحدها التي تقي بخصائص نظام الدخل الأساسي الحقيقي من حيث أنها مضمونة، وقائمة على تقديم نقود، وشاملة، وتوفرها الدولة، وهي وطنية في نطاقها، وتُقدّم بشكل متواتر<sup>(51)</sup>. وقدم مشروع منحة الدخل الأساسي لحكومة ناميبيا<sup>(52)</sup> 100 دولار إلى 930 مقيما في مجتمع أوتجفيرو - أوميتارا دون سن الستين (وهو السن الذي يكونون فيه مؤهلين للحصول على معاش تقاعدي حكومي) وذلك في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2009، وكان أول برنامج تجريبي للدخل الأساسي الشامل في العالم<sup>(53)</sup>. وسجل المشروع انخفاضاً كبيراً في الفقر في المجتمع المحلي، من 76 في المائة إلى 16 في المائة للأسر التي لم يطرأ على حجمها أية إضافة منذ بداية البرنامج، وإلى 36 في المائة للأسر التي سجلت هجرة داخلية<sup>(54)</sup>. وزادت أيضا الأنشطة الاقتصادية بنسبة تزيد على 10 في المائة، مع تحسن النتائج في سوء التغذية والتعليم لدى الأطفال، وتحقيق انخفاض في الجريمة بوجه عام<sup>(55)</sup>.

32 - ومع تفشي جائحة كوفيد-19 واستحداث الدول لحزم الحوافز، فمن الممكن أن يكون ذلك قد استحث نقاشات بشأن الدخل الأساسي، لا سيما مع تزايد المطالبة بدخل أساسي في بلدان مثل كندا<sup>(56)</sup>.

(48) Gentilini and others, *Exploring Universal Basic Income*, p. 100.

(49) المرجع نفسه.

(50) المرجع نفسه.

(51) للاطلاع على قائمة شاملة بمبادرات الدخل الأساسي، انظر المرجع نفسه، الصفحة 22.

(52) Claudia Haarmann and others, *Making the Difference! The BIG in Namibia: Basic Income Grant Pilot Project Assessment Report, April 2009* (Windhoek, Namibia, Namibia Non-Governmental Organisations Forum, 2009); and Claudia Haarmann and others, *Towards a Basic Income Grant for All: Basic Income Grant Pilot Project Assessment Report, September 2008* (Windhoek, Namibia Non-Governmental Organisations Forum, 2008).

(53) المرجع نفسه.

(54) المرجع نفسه.

(55) المرجع نفسه.

(56) Sejla Rizvic, "The COVID-19 pandemic shows us what universal basic income could look like in Canada", Institute for Canadian Citizenship, 25 August 2020.

وتوفر هذه الجهود التعاونية والقائمة على مستوى الدولة لتنفيذ مخططات الدخل الأساسي لواضعي السياسات في الدول الأخرى أدوات لصياغة مخططات مماثلة يمكن أن تحقق الآثار المرجوة بشكل أفضل.

### الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية

33 - وفقا لمنظمة العمل الدولية، لا يحصل أكثر من نصف سكان العالم على الضمان الاجتماعي، وهو محرك رئيسي للأمن الاقتصادي<sup>(57)</sup>. واقترحت منظمة العمل الدولية مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية كواحدة من تسع مبادرات مشتركة للأمم المتحدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية في الفترة 2007-2008<sup>(58)</sup>. والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية هي مجموعات من الضمانات الاجتماعية الأساسية، المحددة على الصعيد الوطني، والتي تكفل الحماية الرامية إلى تعزيز الأمن الاقتصادي عن طريق كبح الفقر والضعف والاستبعاد الاجتماعي أو التخفيف من حدتها على مدى دورة الحياة<sup>(59)</sup>. وتدعو مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية إلى تقديم تحويلات، سواء كانت نقدية أو عينية، لضمان حصول الناس على الحد الأدنى المضمون من الدخل والحصول على أساسيات الحياة والخدمات الاجتماعية. وتدعو أيضا إلى تأمين الدخل للفئات الضعيفة وفقا للأولويات الوطنية<sup>(60)</sup>.

34 - وتتماشى الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية مع المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشي ملائم لصحة الناس ورفاههم<sup>(61)</sup>. ويمكن أن تحافظ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على دورة مثمرة للتنمية والأمن الاقتصادي (القائمين على الحقوق) لأنها توفر حماية أساسية ضد المستويات العالية من انعدام الأمن الاقتصادي وتتيح إمكانية الإفلات منها. وخلافا لغيرها من مفاهيم الدعم الاجتماعي القائمة على الاحتياجات، فإن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية تنتهج نهجا قائما على الحقوق<sup>(62)</sup>. وفي حين تقرر مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية بأن تنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية يحظى بهامش من التقدير، فإنها توصي مع ذلك بأن تكون هذه الحدود الدنيا جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية القائمة لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي<sup>(63)</sup>.

35 - وللدول لذلك الحرية في اعتماد نهج مختلفة لتنفيذ مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية والنظر في هياكل مؤسسية محددة وقيود اقتصادية وديناميات سياسية وتطلعات اجتماعية، وإن كان ينبغي أن تفهم الحدود

(57) منظمة العمل الدولية، الحماية الاجتماعية الشاملة لحفاظ على كرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة (جنيف، 2019).

(58) "The social protection floor initiative"، Fabio Bertranou، ملاحظات منظمة العمل الدولية على الأزمة، 2020.

(59) انظر [www.ilo.org/secsoc/areas-of-work/policy-development-and-applied-research/social-protection-floor/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/secsoc/areas-of-work/policy-development-and-applied-research/social-protection-floor/lang--en/index.htm)؛ ومنظمة العمل الدولية، الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة: تقرير الفريق الاستشاري برئاسة ميشيل باشلييه - الذي دعت إلي عقده منظمة العمل الدولية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (جنيف، 2011). انظر أيضا A/HRC/44/40، الفقرات 36-39، A/HRC/31/60، الفقرة 66، A/HRC/36/40، الفقرة 62، و A/HRC/47/36، الفقرات 10-14.

(60) منظمة العمل الدولية، الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة.

(61) المرجع نفسه.

(62) المرجع نفسه. انظر الحق في الضمان الاجتماعي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادتان 22 و 25) وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد 9 و 11 و 12).

(63) منظمة العمل الدولية، الحماية الاجتماعية الشاملة لحفاظ على كرامة الإنسان.

الدنيا للحماية الاجتماعية على أنها خطوة أولى نحو مستويات أعلى من الحماية<sup>(64)</sup>. وبما أنه يمكن تنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية بطرق مختلفة، فإن ذلك يتيح الابتكار والتكيف مع الظروف المحلية<sup>(65)</sup>.

36 - وهناك العديد من الأمثلة على برامج الحد الأدنى للحماية الاجتماعية التي يمكن للدول الأخرى محاكاتها، بما في ذلك برنامج المعاشات التقاعدية الشامل غير القائم على الاشتراكات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، 'معاش الكرامة'، الذي يقدم مدفوعات شهرية وشاملة ومدى الحياة للمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة<sup>(66)</sup>. وفي الهند، يضمن نظام المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية 100 يوم عمل لكل أسرة معيشية ريفية في السنة، ويصل إلى ما مجموعه أكثر من 52 مليون أسرة معيشية<sup>(67)</sup>. وتوفر منحة الطفولة الشاملة للأسر في الأرجنتين تحويلات نقدية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للأطفال العاملين في الاقتصاد غير النظامي والعاطلين عن العمل والأشخاص الذين لم يقدموا مساهمات في الخطط القائمة<sup>(68)</sup>. ومبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية التي اتخذتها البرازيل، وهي برنامج منحة الأسرة للتحويلات النقدية المشروطة، تجعل تلقي التحويلات النقدية مشروطاً بنتائج صحة الأطفال وتعليمهم، مثل إلحاق الأطفال بالمدارس والتقييد بالجدول الزمني للتطعيمات<sup>(69)</sup>. ووصف برنامج التحويلات النقدية لجنوب أفريقيا المحددة بناءً على قياس مستوى الدخل، وهو منحة إعانة الطفل، بأنه أحد أنجح برامج الحكومة لتخفيف حدة الفقر<sup>(70)</sup>. واستحدثت الصين أيضاً التغطية الصحية للسكان وبدأت خطة تجريبية للمعاشات التقاعدية الريفية بهدف دعم أكثر من 700 مليون شخص يعيشون في المناطق الريفية بحلول عام 2020<sup>(71)</sup>.

### التحويلات النقدية

37 - تعد التحويلات النقدية طريقة أخرى يمكن من خلالها تحقيق الأمن الاقتصادي، وبالتالي يمكن إعمال بعض حقوق الإنسان بالكامل. وعلى عكس الدخل الأساسي الشامل، وهو دخل غير مشروط، فإن التحويلات النقدية يمكن أن تكون مشروطة أو غير مشروطة، وهي مفيدة كمساعدات طارئة وتنموية. ومن الأمثلة على ذلك برنامج التحويلات النقدية في إثيوبيا، المصمم لتوفير الإغاثة المالية للأسر المعيشية التي

(64) منظمة العمل الدولية، الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة.

(65) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والأكاديمية العالمية للتنمية فيما بين بلدان الجنوب، تبادل الخبرات الابتكارية.

(66) المرجع نفسه، الصفحة 47.

(67) المرجع نفسه، الصفحة 271.

(68) المرجع نفسه، الصفحة 25.

(69) Janine Berg, "Brazil conditional transfers as response to the crisis the Bolsa Família Programme" ملاحظات منظمة العمل الدولية بشأن الأزمة، 2009.

(70) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والأكاديمية العالمية للتنمية فيما بين بلدان الجنوب، تبادل الخبرات الابتكارية، الصفحة 363.

(71) منظمة العمل الدولية، الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة.

تعاني من تلف المحاصيل<sup>(72)</sup>. ومع ذلك فإن التحويلات النقدية غير المشروطة هي أقرب شكلا إلى الدخل الأساسي الشامل<sup>(73)</sup>.

38 - وفي جميع أنحاء العالم، استحدثت الحكومات برامج للتحويلات النقدية تستند إلى شروط مختلفة للأهلية بغية حماية مواطنيها من التعرض للصدمات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، ولمواجهة هذه الجائحة، استحدثت حكومة كندا إعانة لمواجهة حالة الطوارئ قدرها 2 000 دولار شهريا للأشخاص الذين يستوفون معايير محددة للاستحقاق<sup>(74)</sup>. وفي حين أن التحويلات النقدية تعتبر تقليديا أقل فعالية من برامج الحماية الاجتماعية الأقوى، فيبدو أن تواتر المناقشات حول إمكانات برامج التحويلات النقدية قد ازداد بشكل كبير في ضوء الجائحة<sup>(75)</sup>.

### انتشار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

39 - تشتمل حركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المنظمات والمؤسسات (بما في ذلك التعاونيات، وجمعيات المنفعة المتبادلة، والرابطات، وبرامج الادخار والقروض المجتمعية، ومجموعات المساعدة الذاتية، ومختلف المؤسسات الاجتماعية) التي تنتج وتتبادل السلع والخدمات بينما تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية صريحة<sup>(76)</sup>. وهي قائمة على التعاون والتضامن والأخلاق والإدارة الذاتية الديمقراطية، مع الإنصاف والمساواة والحماية الاجتماعية كقوى مركزية دافعة لها<sup>(77)</sup>. وتعطي المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الاجتماعية والتضامنية أولوية للأهداف الاجتماعية تفوق تحقيق أقصى قدر من الربح في محاولة لتمكين أفراد المجتمع الضعفاء والمحرومين<sup>(78)</sup>. وتعتبر هذه الحركة عنصرا حيويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>(79)</sup>. وظهرت منظمات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مثل مجموعات المساعدة الذاتية والتعاونيات والبرامج التعاونية مع الحكومات، في الفلبين وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا، من بين دول أخرى<sup>(80)</sup>.

(72) Standing, "How cash transfers promote the case for basic income", p. 11.

(73) Evelyn L. Forget, Alexander Peden and Stephenson Strobel, "Cash transfers, basic income and community building", *Social Inclusion*, vol. 1, No. 2 (2013), pp. 84-91؛ انظر أيضا A/75/167، الفقرة 51؛ و A/HRC/47/36، الفقرتان 10 و 11.

(74) Ugo Gentilini, A game changer for social protection? "سته خواطر بشأن جائحة كوفيد-19 ومستقبل التحويلات النقدية"، مدونات البنك الدولي، 11 كانون الثاني/يناير 2021.

(75) المرجع نفسه.

(76) Peter Utting, *Public Policies for Social and Solidarity Economy: Assessing Progress in Seven Countries* (Geneva, ILO, 2017).

(77) المرجع نفسه.

(78) المرجع نفسه.

(79) Ilcheong Yi and others, "Implementing the Sustainable Development Goals: what role for social and solidarity economy?"; conference summary of the United Nations Inter-Agency Task Force on Social and Solidarity Economy, Geneva, June 2019.

(80) المرجع نفسه.

## باء - الأشكال الإيجابية للتضامن الدولي المتبعة لمعالجة انعدام الأمن الاقتصادي دعماً لإعمال حقوق الإنسان

40 - غالباً ما تتجاوز آثار انعدام الأمن الاقتصادي الحدود في كثير من الأحيان، بما في ذلك أثره السلبي على التمتع ببعض حقوق الإنسان. وإقراراً بذلك، تتعاون عدة جهات فاعلة دولية ومحلية بنشاط لمعالجة هذه المسألة.

### الدول

41 - تظل الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية في الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى ضمان الأمن الاقتصادي للجميع، وإن كان ذلك فقط في حدود قدراتها المختلفة، وغالباً في تضامن مع بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، تبدي كندا تضامناً دولياً في هذا الصدد بعدة طرق منها من خلال نشر برامج لدعم الأمن الاقتصادي للاجئين في كندا<sup>(81)</sup>. ويتخذ هذا الدعم أشكالاً مختلفة، من بينها توفير السكن المؤقت ومدفوعات دعم الدخل الشهرية للاجئين المؤهلين لمدة تصل إلى عام، ودعم الصحة العقلية وبرامج توظيف القادمين الجدد<sup>(82)</sup>. وغالباً ما تقدم هذه الخدمات بالتعاون مع منظمات مقدمي الخدمات في إطار برنامج المساعدة على إعادة التوطين، بما في ذلك منظمات غير حكومية ومنظمات دينية<sup>(83)</sup>.

42 - واضطلعت أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا<sup>(84)</sup> بالعديد من أنشطة التضامن الدولي التي ترمي إلى تعزيز الأمن الاقتصادي، وبالتالي بعض حقوق الإنسان، في دول أخرى، بما في ذلك التبرع مؤخراً بمبلغ 879 مليون فرنك سويسري لتجديد الموارد المتاحة للرابطة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي لمناهضة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة ومعالجة أزمة جائحة كوفيد-19<sup>(85)</sup>.

43 - ويقوم الاتحاد الروسي وأستراليا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج بتمويل الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لبرنامج الاستجابة الاجتماعية السريعة، بالتعاون مع البنك الدولي، من أجل مساعدة الدول على الصعيد العالمي في بناء أنظمة فعالة للحماية الاجتماعية. ونفذ الصندوق الاستئماني عدة مشاريع في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا<sup>(86)</sup>. وهو يعمل على أساس أن العالم يتعرض بصورة متزايدة للصدمة، بما في ذلك الصدمات المناخية والاقتصادية وصدمة النزاعات، مما يتطلب من الحكومات دعم الأسر المعيشية للتخفيف من آثار هذه الشواغل<sup>(87)</sup>. ودعم الصندوق الاستئماني مشاريع في كوت ديفوار ونيبال<sup>(88)</sup>.

(81) انظر [www.cic.gc.ca/english/helpcentre/answer.asp?qnum=098&top=11](http://www.cic.gc.ca/english/helpcentre/answer.asp?qnum=098&top=11).

(82) المرجع نفسه.

(83) انظر [www.canada.ca/en/immigration-refugees-citizenship/services/refugees/help-within-canada/government-assisted-refugee-program/providers.html](http://www.canada.ca/en/immigration-refugees-citizenship/services/refugees/help-within-canada/government-assisted-refugee-program/providers.html).

(84) سويسرا، المجلس الاتحادي، "سويسرا تدعم بنوك التنمية في الحد من الفقر والتغلب على الأزمات"، 27 أيار/مايو 2020.

(85) المرجع نفسه.

(86) انظر: [www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/taskforces](http://www.worldbank.org/en/programs/icp/brief/taskforces).

(87) البنك الدولي، "برنامج الاستجابة الاجتماعية السريعة: بناء نظم حماية اجتماعية متكيفة لحماية الفقراء والضعفاء"، 2020.

(88) المرجع نفسه.

44 - وبالإضافة إلى المساعدة المالية، فإن القيادة الفكرية مهمة في إبداء التضامن الدولي من أجل معالجة انعدام الأمن الاقتصادي وآثاره السلبية على التمتع بالعديد من حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وستسهم القيادة الفكرية المنبثقة عن البحوث والفهم الشامل للمشاكل الناجمة عن انعدام الأمن الاقتصادي، إلى حد كبير، في وضع حلول عالمية أكثر فعالية. وتساهم البحوث التعاونية حول الأمن الاقتصادي وانعدام الأمن، مثل البحوث التي أدت إلى إصدار تقرير الأمن الاقتصادي لمنظمة العمل الدولية (بدعم من حكومة هولندا، من خلال شراكتها مع منظمة العمل الدولية، ومن خلال المنح المقدمة من مؤسسة فورد ومؤسسة روكفلر)<sup>(89)</sup>، في فهم القضايا الملحة المتصلة بالأمن الاقتصادي وانعدام الأمن، وتوفير أدوات لمساعدة واضعي السياسات في وضع برامج قابلة للتطبيق تعمل على تحسين الأمن الاقتصادي للناس.

45 - ويشكل بناء القدرات التقنية وسيلة أخرى تُعبر الدول من خلالها عن التضامن الدولي لتعزيز الأمن الاقتصادي، وبالتالي حقوق الإنسان. وبرنامج الفيلق النيجيري للمعونة التقنية، الذي بدأ في عام 1987، هو تعبير عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا المجال<sup>(90)</sup>. ومن خلال هذا البرنامج، يتطوع المهنيون النيجيريون المهرة في مختلف المجالات التي يمكن أن تساعد على تعزيز الأمن الاقتصادي، بما في ذلك الطب والقانون والتمريض والزراعة، ليتم نشرهم في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ المشاركة. وتقوم حكومة نيجيريا بنشرهم لدعم نمو وتنمية البلدان المشاركة<sup>(91)</sup>. وبالمثل، تولت كوبا تاريخياً إرسال متطوعين طبيين إلى بلدان مختلفة بوصف ذلك عملاً من أعمال التضامن الدولي يمكن أن يساعد على تعزيز الأمن الاقتصادي في تلك الدول<sup>(92)</sup>.

46 - ويدعم برنامج التنمية التعاونية، الذي تموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، التعاونيات في مجالات الزراعة والمالية والصحة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات، ويدخل في شراكات معها<sup>(93)</sup>. فعلى سبيل المثال، تشمل المشاريع شراكة مع ثلاث تعاونيات للكاكاو في بيرو لتحسين إنتاجيتها وجودة محاصيلها، بعد انخفاض الطلب الدولي بسبب تدني جودة المنتجات. وزادت التعاونيات من الإنتاجية بنسبة 100 في المائة وحصلت على دفعات قدرها 5 ملايين دولار، مما أدى إلى تحسين الأمن الاقتصادي لأعضائها<sup>(94)</sup>.

### المنظمات الدولية

47 - تتبوأ المنظمات الدولية، مثل منظمة العمل الدولية، مركز الصدارة في تعزيز الأمن الاقتصادي، وبالتالي حقوق الإنسان، مع الاعتراف بالأبعاد المتعددة الأوجه للأمن الاقتصادي، واضطلعت بدور قيادي

(89) منظمة العمل الدولية، *الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل*.

(90) Wale Adebani, "Government-led service: the example of the Nigerian Technical Aid Corps", (90) *Voluntary Action*, vol. 7, No. 2 (Summer/Autumn 2005).

(91) المرجع نفسه.

(92) Pol De Vos and others, "Cuba's international cooperation in health: an overview", *International Journal of Health Services*, vol. 37, No. 4 (October 2007), pp. 761-776; وانظر أيضاً [A/HRC/38/40/Add.1](#).

(93) انظر [www.usaid.gov/local-faith-and-transformative-partnerships/cooperative-development-program](http://www.usaid.gov/local-faith-and-transformative-partnerships/cooperative-development-program).

(94) المرجع نفسه.

في تجميع المعرفة والبحث وتنفيذ السياسات في هذا الصدد<sup>(95)</sup>. ويُقر إعلان مئوية منظمة العمل الدولية حول مستقبل العمل بالعديد من الضرورات التي ينبغي معالجتها في ضوء التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي. وتشمل هذه الضرورات ضمان حماية الأشخاص المستضعفين، والقضاء على العمل القسري وعمل الأطفال، وتعزيز العمل اللائق للجميع، ومساعدة العمال غير النظاميين على الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، والاهتمام بالمناطق الريفية<sup>(96)</sup>. وتؤكد منظمة العمل الدولية أيضا على أهمية توفير العمل اللائق للمتضررين من النزاعات والكوارث وحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى<sup>(97)</sup>.

48 - وناصرت منظمة العمل الدولية مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، وأصدرت باستمرار معلومات عن تنفيذها. ويجمع المجلد رقم 18 من تقرير تبادل الخبرات الابتكارية، وهو جهد تعاوني بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والأكاديمية العالمية للتنمية فيما بين بلدان الجنوب، عدة تجارب في مجال الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، ويوفر منصة للبلدان المهتمة بمبادرات مماثلة للتعلم من 18 من دراسات الحالة التي أجريت حول سياسات الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في 15 بلدا من بلدان الجنوب<sup>(98)</sup>. ويشكل هذا تعبيرا إيجابيا ونموذجيا عن التضامن الدولي في هذا المجال.

49 - وإلى جانب الاقتراحات التقليدية لتعزيز الأمن الاقتصادي، مثل الدخل الأساسي الشامل والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، تقر منظمة العمل الدولية بأن معرفة الخيارات الاقتصادية وفهم النظم المالية يسهمان في الأمن الاقتصادي، وبالتالي في الإعمال الكامل لحقوق الإنسان<sup>(99)</sup>. واستحدثت برنامجا للتمويل الاجتماعي يدرس كيفية نشر النظام المالي لتعزيز العمل اللائق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل ضمان "المزيد من فرص العمل والوظائف الأفضل، والوظائف المناسبة"<sup>(100)</sup>، وكلها من شأنها أن تسهم في الأمن الاقتصادي. وفي عام 2019، ركز البرنامج على البنوك ومؤسسات التمويل البالغ الصغر والاتحادات الائتمانية العاملة في مجال الشمول المالي وشركات التأمين العاملة في تأمينات مواجهة الأثر والمستثمرين المشاركين في الاستثمار المستدام<sup>(101)</sup>.

50 - ومن خلال مبادرة التمويل الاجتماعي، تعاونت منظمة العمل الدولية مع مصرف الاحتياطي لزيمبابوي ووزارة التعليم الابتدائي والثانوي في زيمبابوي لتدريب 100 مدرس على مفاهيم التعليم المالي. وتتمثل الفرضية في أن المدرسين الذين يفهمون الأدوات المالية ويستخدمونها يمكنهم تعليم طلابهم أن يصبحوا أكثر إماما بالنواحي المالية، حتى يتمكن الطلاب بدورهم من اتخاذ قرارات تحسن ظروفهم الاقتصادية. ودخلت منظمة العمل الدولية أيضا في شراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية واللجنة الوطنية للاتمانات الصغيرة في

(95) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والأكاديمية العالمية للتنمية فيما بين بلدان الجنوب، تبادل الخبرات الابتكارية.

(96) إعلان مئوية منظمة العمل الدولية بشأن مستقبل العمل، 2019؛ وانظر أيضا A/HRC/39/51، الفقرة 17.

(97) المرجع نفسه.

(98) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والأكاديمية العالمية للتنمية فيما بين بلدان الجنوب، تبادل الخبرات الابتكارية.

(99) منظمة العمل الدولية، التقرير السنوي للتمويل الاجتماعي لعام 2019 (جنيف، 2020).

(100) المرجع نفسه.

(101) المرجع نفسه.

الأرجنتين لوضع برنامج للتكيف المالي<sup>(102)</sup>. وقدمت المشورة إلى تونس وسيراليون وكوت ديفوار وقيرغيزستان وموريتانيا بشأن برامج مماثلة للشمول المالي<sup>(103)</sup>.

### الجهود المتعددة الأطراف

51 - بُذلت أيضا عدة أنواع أخرى من جهود التعاون الدولي لتحسين الأمن الاقتصادي. فمبادرة تعزيز المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة عن طريق تحسين فرص حصول رواد الأعمال على الخدمات المالية، هي برنامج مدته ثلاث سنوات، وضعته منظمة العمل الدولية بالتعاون مع أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا. وتهدف إلى تعزيز الشمول المالي المستدام والمسؤول للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة<sup>(104)</sup>.

52 - وليس من غير المعتاد أن يُمثّل الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع محفوفة بالمخاطر مشكلة صحية تقترب من الانزلاق إلى حالة انعدام الأمن الاقتصادي، بل وأحيانا إلى الفقر. ولهذا السبب، بدأت الوكالة الوطنية للتأمين الصحي في غانا في عام 2017، بالشراكة مع مرفق تأمينات مواجهة الأثر التابع لمنظمة العمل الدولية ومع الوكالة الفرنسية للتنمية، مشروعا لتمكين من تجديد التأمين الصحي الرقمي على الهواتف المحمولة، وبالتالي إزالة العقبات التي تعترض سبيل الأشخاص في الحصول على التأمين الصحي<sup>(105)</sup>.

53 - والمؤسسة المصرفية العالمية النسائية هي منظمة غير حكومية تتألف من إئتلاف يضم 51 مؤسسة في 28 بلدا تعمل على إتاحة الخدمات للنساء ذوات الدخل المنخفض<sup>(106)</sup>. وتركز على ضمان أن يلبى مقدمو الخدمات المالية احتياجات المرأة، وتحقيق ذلك من خلال التدريب والمنتجات المالية المبتكرة. ومن بين الممولين الأساسيين حكومة أستراليا ومؤسسة فيزا والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية. ودعمت المنظمة المصرفية العالمية النسائية مشاريع لتيسير الشمول المالي للمرأة في العديد من البلدان<sup>(107)</sup>. وتدعو المنظمة أيضا إلى الاستثمار في المنظور الجنساني من خلال صندوق شركاء رأس المال التابع لها، وهو شراكة محدودة في مجال الاستثمار الخاص تستثمر حصص الملكية في المؤسسات المالية التي تركز على المرأة<sup>(108)</sup>. وهذا مثال على العمل الجماعي الذي لا يعالج الشمول المالي عموما فحسب، بل يعالج أيضا الشمول المالي من حيث صلته بالمرأة، وهي مسألة تتعلق بالأمن الاقتصادي.

54 - وتشمل المبادرات المتعددة الأطراف الأخرى الرامية إلى تعزيز الأمن الاقتصادي الشراكة من أجل تحسين آفاق المجتمعات المضيفة والمشردين قسرا، وهي مبادرة قيمتها 94 مليون يورو تدعمها وزارة خارجية هولندا وتنفذها مؤسسة التمويل الدولية ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

(102) المرجع نفسه.

(103) المرجع نفسه.

(104) المرجع نفسه.

(105) Aparna Dalal, Lisa Morgan and Shilpi Nanda, "National Health Insurance Agency, Ghana", case brief, (105) May 2019.

(106) انظر [www.womensworldbanking.org/about-us](http://www.womensworldbanking.org/about-us).

(107) انظر [www.womensworldbanking.org/insights-and-impact/page\\_category/country-strategies-2019](http://www.womensworldbanking.org/insights-and-impact/page_category/country-strategies-2019).

(108) انظر [www.womensworldbanking.org/gender-lens-investing](http://www.womensworldbanking.org/gender-lens-investing).

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي. ومن المقرر أن يستمر البرنامج من عام 2019 إلى عام 2023، وهو مصمم لضمان حصول مجتمعات النازحين على الفرص الاقتصادية<sup>(109)</sup>. والهدف من ذلك هو إعادة تصور كيفية استجابة أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشركاء الاجتماعيون والقطاع الخاص، لأزمات التشريد القسري<sup>(110)</sup>. وتقوم منظمات خيرية أخرى، مثل شبكة الأرض للحصول على دخل أساسي، بتدعيم السعي لتحقيق الأمن الاقتصادي من خلال تقديم تنقيف بشأن الدخل الأساسي<sup>(111)</sup>.

## خامسا - فجوات التضامن الدولي في سياق الأمن الاقتصادي التي يمكن أن تؤثر سلبا على التمتع ببعض حقوق الإنسان

55 - على الرغم من أمثلة الطرق الإيجابية المقترحة للتضامن الدولي في سياق الأمن الاقتصادي، فلا تزال هناك فجوات كبيرة في التضامن الدولي في هذا المجال.

## ألف - فصل السياسة التجارية عن الرفاه الوطني

56 - سادت انتقادات متزايدة، ومبررة في كثير من الأحيان، للسياسات التجارية الليبرالية الجديدة<sup>(112)</sup>. وترتبط فورة المشاعر الشعبوية والقومية الاقتصادية أيضا بالاستياء من أثر الطابع الحالي للنظام التجاري العالمي على حياة الناس العاديين في معظم أنحاء العالم. وفي حين زُعم أن تحرير التجارة، على الصعيد العالمي، ساعد في نمو "الثروة الاقتصادية" إلى حد ما، فإن مسألة التوزيع العادل للثروة مسألة أخرى<sup>(113)</sup>. وعلى أية حال، فمن المؤكد أنه لا يتم تقاسم الثروة بإنصاف<sup>(114)</sup>. وعادة ما ينتج عن تنفيذ السياسة التجارية رابحون وخاسرون على حد سواء، بل وحتى قطاعات كاملة من المجتمعات الخاسرة. ونادرا ما تستفيد جميع الأطراف المتضررة على نحو منصف من سياسات التجارة العالمية، إن كانت تستفيد منها على الإطلاق<sup>(115)</sup>.

57 - وفي حين تركزت المكاسب المتأتية من التجارة الدولية في أيدي محددة (عادة في بلدان الشمال وفيما بين قطاعات معينة من النخب الاقتصادية في بلدان الجنوب)، فإن الخاسرين من تحرير التجارة، المعرضين للخطر اقتصاديا، كثيرا ما ظلوا إما دون تعويض تقريبا أو من المقرر أن يجري تعويضهم على

(109) انظر [www.ilo.org/global/programmes-and-projects/prospects/WCMS\\_725066/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/global/programmes-and-projects/prospects/WCMS_725066/lang--en/index.htm).

(110) المرجع نفسه.

(111) انظر <https://basicincome.org/about-basic-income>.

(112) Jackie Smith, "Globalizing resistance: the battle of Seattle and the future of social movements", *Mobilization: An International Quarterly*, vol. 6, No. 1 (March 2001), pp. 1–19; and Clyde Summers, "The battle in Seattle: free trade, labor rights, and societal values", *University of Pennsylvania Journal of International Economic Law*, vol. 22, No. 1 (2000–2001), pp. 61–90.

(113) Harlan Grant Cohen, "What is international trade law for?", *American Journal of International Law*, vol. 113, No. 2 (April 2009), pp. 326–346.

(114) Lamp, "How should we think about the winners and losers from globalization?"

(115) Michael J. Trebilcock, *Advanced Introduction to International Trade Law*, 2nd ed. (Cheltenham, United Kingdom, Edward Elgar Publishing, 2015).

المستوى الوطني<sup>(116)</sup>. ويبدو أن معظم الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي قبلت هذا الوضع كالمعتاد. وحتى عند استحداث برامج وطنية للمساعدة على التكيف مع أوضاع التجارة، التي يمكن أن تساعد على تحسين الحالة في أعقاب إبرام صفقات تجارية دولية جديدة، فغالبا ما تكون هذه البرامج مؤقتة وتستلزم إعادة التفاوض وإعادة التقيؤ وغير مضمونة<sup>(117)</sup>. وفي الوقت نفسه، نادرا ما يُعاد التفاوض على اتفاقات التجارة الدولية التي حتمت وضع هذه الخطط للمساعدة.

58 - وعلاوة على ذلك، ليس لدى العديد من البلدان برامج وطنية لمساعدة التجارة، مما يخلق حالة تكون فيها مكاسبها من التجارة الدولية متاحة لشريحة من السكان بينما يُترك الخاسرون لتدبير أمورهم بأنفسهم، مما يؤدي إلى تقاوم انعدام الأمن الاقتصادي بشكل كبير. وتجذب الآن الزيادة ذات الصلة في عدم المساواة قدرا أكبر من الاهتمام بعد تزايد الإدراك بأن ترك جميع اعتبارات الرفاه لقوة قوى السوق أو لخطط الرعاية الوطنية، لا يؤدي عادة إلى نتائج منصفة أو مرجوة<sup>(118)</sup>. ومن أجل ضمان الأمن الاقتصادي، يجب النظر بشكل محدد في تقييم التعارض السائد نسبياً بين التجارة الدولية والرعاية الاجتماعية على المستوى الدولي، واتخاذ إجراءات حاسمة.

## باء - العوائق التي تعترض الأمن الاقتصادي لبعض الفئات والشعوب

59 - هناك عدة عوائق تحد من الأمن الاقتصادي لبعض السكان، مثل النساء وأولئك الذين يعيشون في بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، في حين تعتمد عدة بلدان في الجنوب اعتمادا كبيرا على التحويلات المالية من الخارج لتلبية الاحتياجات الأساسية لقطاعات ضخمة من مواطنيها، فإن تكلفة تحويل الأموال إلى تلك الدول مرتفعة، لا سيما في أفريقيا. ويقدر البنك الدولي أن تكلفة التحويلات تبلغ في المتوسط 6,75 في المائة من المبلغ المحول، في حين يبلغ متوسط تكلفة التحويلات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 8,47 في المائة<sup>(119)</sup>. ويؤدي هذا إلى انخفاض كبير في مستوى الأمن الاقتصادي الذي يمكن أن توفره التحويلات المرسلة إلى تلك البلدان.

60 - وثمة عائق آخر أمام الأمن الاقتصادي هو إغفال الأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، أو أولئك الذين يعيشون في أسر معيشية منخفضة الدخل من حسابات التأمين ضد البطالة<sup>(120)</sup>. وتواجه النساء أيضا عوائق تعترض أمنهن الاقتصادي، وتشمل هذه العقبات الفجوة في الأجور بين الجنسين<sup>(121)</sup>، وتقييد مشاركتهن في بعض الأنشطة والمهن الاقتصادية<sup>(122)</sup>، والعنف الجنساني

(116) Cohen, "What is international trade law for?"

(117) Timothy Meyer, "Misaligned lawmaking", *Vanderbilt Law Review*, vol. 73, No. 1 (2020), pp. 151-221.

(118) Cohen, "What is international trade law for?"

(119) البنك الدولي، أسعار التحويلات المالية في جميع أنحاء العالم، رقم 35 (أيلول/سبتمبر 2020).

(120) منظمة العمل الدولية، الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل، الصفحة 123.

(121) كندا، مجلس العموم، الأمن الاقتصادي للمرأة.

(122) البنك الدولي، المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2020 (واشنطن العاصمة، 2020).

والجنسي، مما قد يحد من سعيهن للحصول على تعليم متقدم، ويقوض قدرتهن على العمل، ويتركهن عرضة للمشاكل الصحية<sup>(123)</sup>.

## جيم - فشل السوق وأوجه القصور التنظيمية وانعدام الأمن الاقتصادي

61 - في حين أُشيد بالعلومة باعتبارها تحقق نتائج "إيجابية صافية"، فإن الجانب السلبي للأسواق المترابطة عالمياً يتمثل في الصعوبات الكامنة في القيام على الصعيد الوطني بتنظيم هذه الكيانات المترابطة، مما يترك ثغرات تنظيمية تكشف نقاط ضعف الاقتصادات العالمية. وساهمت الثقة المفرطة في التنظيم الذاتي للأسواق، والقصور في تنظيمها جزئياً، في الأزمة المالية للفترة 2007-2008<sup>(124)</sup>. ومع تطور الاقتصاد العالمي، لا سيما بسبب الزيادة في الاقتصاد التشاركي وسلاسل القيمة العالمية، من الأهمية بمكان وضع نهج مبتكرة للتنظيم تتناسب تماماً مع الآثار السلبية المحتملة والفعلية للأنشطة الاقتصادية العالمية على الاقتصادات المحلية، التي يتأثر بعضها أكثر من غيره. وتشكل الزيادة في محاولات دمج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (انظر [A/HRC/17/31](#)، المرفق)، والترويج لسلاسل الإمداد المستدامة والأخلاقية<sup>(125)</sup>، تطورات إيجابية وإن كانت بالكاد كافية في هذا الصدد.

## دال - المديونية الثقيلة

62 - عادة ما تكون الدول المثقلة بالديون، لا سيما الدول الفقيرة أصلاً، محدودة جداً في قدرتها على توفير مستوى معيشي ملائم لشعبها. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تمارس هذه الدول قدراً أكبر بكثير من الحرص قبل تحمل عبء ديون ثقيل، وأن يكون تخفيف عبء الديون عن هذه الدول الواقعة في جنوب العالم، التي ينفق الكثير منها بالفعل جزءاً كبيراً من ميزانياتها الوطنية لخدمة ديونهم الحالية، متاحاً بسهولة<sup>(126)</sup>. وفي الحالات التي لا يتم فيها استخدام القروض في أغراض مشروعة، يترتب على ذلك خطر مزدوج، لأن مواطني الدول المقترضة لا يحصلون على الفوائد التي يمكن أن تعود عليهم من هذه الديون، بينما يلقي الالتزام بالتسديد بثقله أيضاً على الدولة المقترضة<sup>(127)</sup>. ويمكن لخطط تخفيف عبء الديون، مثل مبادرة البنك الدولي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، أن تخفض قدراً ضئيلاً من عبء ديون الدول المدينة<sup>(128)</sup>.

(123) كندا، مجلس العموم، الأمن الاقتصادي للمرأة.

(124) Adrian Blundell-Wignall, Paul Atkinson and Se Hoon Lee, "The current financial crisis: causes and policy issues", *Financial Market Trends*, No. 95 (December 2008).

(125) Genevieve LeBaron, Jane Lister and Peter Dauvergne, "Governing global supply chain sustainability through the ethical audit regime", *Globalizations*, vol. 14, No. 6 (2017), pp. 958-975.

(126) Loko and others, "The impact of external indebtedness" (126) الفقرة 48، [A/HRC/46/29](#).

(127) João Tovar Jalles, "The impact of democracy and corruption on the debt-growth relationship in developing countries", *Journal of Economic Development*, vol. 36, No. 4 (December 2011), pp. 41-72.

(128) البنك الدولي، مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون: تحديث إحصائي، ورقة سياسات صندوق النقد الدولي (واشنطن، 2019).

## هاء - الأمن الاقتصادي للشعوب الأصلية

63 - يرتبط الأمن الاقتصادي للشعوب الأصلية ارتباطاً كبيراً بقدرتها على استغلال أراضيها<sup>(129)</sup>. وتزيد الأنشطة التي تسعى إلى تفويض إمكانية حصولها على أراضيها واستخدامها إلى حد كبير من احتمال فقدانها لأمنها الاقتصادي أو مواجهة انعدام الأمن الاقتصادي المتناقم<sup>(130)</sup>. وعادة ما تكون الشعوب الأصلية في وضع أكثر خطورة من معظم الفئات الأخرى، بالنظر إلى التحيزات التي تحد من قدرتها على التقدم في المجتمع الأوسع نطاقاً في الدول التي تشكل الآن جزءاً منها<sup>(131)</sup>.

64 - وبالإضافة إلى مصادرة الاستعمار لحقوقها في الأرض، كثيراً ما تضطر الشعوب الأصلية إلى رفع دعاوى قضائية واسعة النطاق للاعتراف بحقوق الإنسان الخاصة بها<sup>(132)</sup>. وعادة ما يكون التقاضي عملية مكلفة، دون احتساب تكاليفها النفسية الأخرى، والتي يصعب تحديدها كمياً. وحتى عندما تصدر الأحكام لصالحها، فإن الشعوب الأصلية غالباً ما تضطر إلى النضال من أجل إنفاذ هذه الأحكام، وفي عدة حالات، يستغرق هذا التقاضي عدة سنوات<sup>(133)</sup>. غير أن الشعوب الأصلية لا تزال تتعرض في غضون ذلك لانتهاكات مستمرة لحقوقها في الملكية<sup>(134)</sup>.

65 - وتحدث هذه الانتهاكات على الرغم من الاعتراف الدولي المتزايد بحقوق الشعوب الأصلية، من خلال صكوك مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (انظر قرار الجمعية العامة 295/61، المرفق) وغيرها من النصوص والآليات الإقليمية. وتتص المادة 10 من الإعلان، على وجه الخصوص، على أنه لا يجوز ترحيل الشعوب الأصلية قسراً من أراضيها أو أقاليها دون إعرابها عن موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة وبعد الاتفاق على تعويض منصف وعادل، مع خيار العودة، حيثما أمكن.

## سادسا - استنتاجات وتوصيات

66 - يُعد الأمن الاقتصادي وانعدامه من المسائل الحاسمة اليوم، كما أن توافر الأمن الاقتصادي أو غيابيه يحدد بشكل كبير ما إذا كان الأفراد والشعوب في جميع أنحاء العالم قادرين على التمتع بالعديد من حقوق الإنسان الخاصة بهم أم لا. والطابع المترابط للاقتصاد العالمي يجعله غير ملائم إلى حد كبير للتعامل مع الأمن الاقتصادي داخل المجال الوطني. وهناك حاجة إلى مستويات أكبر بكثير من التضامن

(129) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "أهمية الأرض للتنمية الاقتصادية للشعوب الأصلية".

(130) المرجع نفسه.

(131) Donna J. MacIsaac and Harry Anthony Patrinos, "Labour market discrimination against indigenous people in Peru", *Journal of Development Studies*, vol. 32, No. 2 (1995-1996), pp. 218-233.

(132) محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، شعوب كالينا ولوكونو ضد سورينام؛ واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مركز تنمية حقوق الأقليات (كينيا) والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات بالنيابة عن مجلس رعاية الأندورويس ضد كينيا؛ واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مركز تنمية حقوق الأقليات، والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، والبرنامج الإنمائي لشعب الأوجيك (نيابة عن مجتمع الأوجيك) ضد جمهورية كينيا.

(133) مؤسسات المجتمع المفتوح، الآثار الاستراتيجية للتقاضي: حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي (نيويورك، 2017).

(134) المرجع نفسه.

الدولي، بما في ذلك ما يستلزمة ذلك من تعاون من أجل مكافحة انعدام الأمن الاقتصادي الضخم الذي تواجهه جماهير معينة من الأفراد والشعوب في جميع أنحاء العالم.

67 - وفي ضوء التحليل السابق، يوصي الخبير المستقل بأن تنظر الدول وأصحاب المصلحة المعنيون الآخرون في التوصيات التالية من أجل تعزيز الأمن الاقتصادي، وبالتالي التمتع على أكمل وجه بحقوق الإنسان، على الصعيد العالمي:

(أ) ينبغي للدول أن تزيد من أولوية الأمن الاقتصادي في سياساتها المتعلقة بالتخطيط والميزنة والتنفيذ. وينبغي النظر بصورة حاسمة في آثار السياسات الحكومية على الأمن الاقتصادي لبعض السكان المحرومين (تاريخياً) قبل تنفيذ السياسات؛

(ب) ينبغي للدول والمنظمات الدولية إجراء تقييمات دورية ومنتظمة لآثار لوائحها وقوانينها وسياساتها على الأمن الاقتصادي للسكان والفئات المهمشة التي تعيش في أوضاع هشّة. وليس من الملائم دراسة الأثر المحتمل لسياسات الدولة على المستوى العام دون إدراك كيف تؤثر هذه السياسات على هذه الفئات؛

(ج) ينبغي للدول والمنظمات الدولية زيادة تمويل الجهود التعاونية من أجل تعزيز توليد المعرفة بشأن طابع وآثار انعدام الأمن الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وينبغي نشر نتائج هذه البحوث على نطاق واسع؛

(د) ينبغي للدول، عند التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف أو تنفيذها، أن تُعد وتنفذ برامج شاملة للتكيف التجاري تكون قابلة للتجديد بسهولة ويمكن أن يصل إليها أولئك الذين سيُدفَعون (بقدر أكبر) نحو الاحتياج، داخل حدودها وخارجها نتيجة لتنفيذ هذه الاتفاقات؛

(هـ) يتعين تحسين تحديث خطط الأمن الاقتصادي التي وضعتها الدول بحيث تراعي الطابع المتغير للعمل، لا سيما احتياجات الأشخاص العاملين في الاقتصادات التشاركية وغير الرسمية؛

(و) ينبغي إنشاء وتشجيع منصات تتيح اتباع نهج تعاونية وتعاون دولي لمعالجة الأمن الاقتصادي وانعدام الأمن. ويمكن لهذا التعاون بين الدول والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية أن يساعد على التخفيف بدرجة كبيرة من انعدام الأمن الاقتصادي على الصعيد العالمي؛

(ز) في ضوء استخدام دراسات محددة في العديد من الدول خلال جائحة كوفيد-19، ينبغي تمويل دراسات من هذا القبيل لاستكشاف آثار برامج التحويلات النقدية وحزم الحوافز في تخفيف انعدام الأمن الاقتصادي؛

(ح) ينبغي تعزيز تخفيف عبء الديون المستحقة على دول الجنوب المعنية، أو زيادته لتعزيز قدراتها على ضمان الأمن الاقتصادي لمواطنيها؛

(ط) في ضوء جائحة كوفيد-19 المستمرة وعواقبها الاقتصادية، يتعين أن تركز إجراءات التضامن الدولي على تحسين الأمن الاقتصادي للأشخاص والفئات المتضررة.